

شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وتقرير مراقب الحسابات عليها

	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦ - ٢٤	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة
مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة
مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل (الإرباح أو
الخسائر) والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك
التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية إدارة الشركة

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً
عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن
مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً
عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه
المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا
وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا
الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم
المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في
القوائم المالية، وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم
مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه
المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية
والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض
إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة
السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي
قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا
على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة، وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.



مراقب الحسابات
على سعد زغلول المعزawy
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٨
عضو الجمعية المصرية للإدارة المالية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س.م. م ٥٧٠٨

القاهرة في ١٢ أبريل ٢٠٢٦

قائمة المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ جنيه مصري	إيضاح	
		الأصول
		الأصول غير المتداولة
١,٢٥٦,٢٨٢	(٤)	أصول ثابتة
٣٤٣,٧٥٩	(٥)	أصول حق الانتفاع
٢,٥٤٠,٩٢٥	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
١٧٨,٤٣٢	(١٧)	أصول ضريبية مؤجلة
<u>٤,٣١٩,٣٩٨</u>		اجمالي الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة
٧٢,١٥٩,٨٨١	(٧)	عملاء
٢٨٧,٦٦٤	(٨)	مصرفات مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى
٨٣,٢٢٩,٣١٦	(٩)	النقدية وما في حكمها
<u>١٥٥,٦٧٦,٨٦١</u>		اجمالي الأصول المتداولة
<u>١٥٩,٩٩٦,٢٥٩</u>		اجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات
		حقوق الملكية
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٠)	رأس المال المدفوع
٢,٣٣١,٦٦٨		صافي ربح العام
<u>١٥٢,٣٣١,٦٦٨</u>		اجمالي حقوق الملكية
		الالتزامات غير المتداولة
٣٢٨,٦٤٧	(٥)	التزامات عقود التأخير
<u>٣٢٨,٦٤٧</u>		اجمالي الالتزامات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٩٦٩,٤٥٣	(١٧)	ضريبة الدخل المستحقة
١,٤٢٦,٨١٢	(١١)	مصرفات مستحقة وحسابات دائنة أخرى
٩٦,٨٤٧	(٥)	المستحق خلال سنة من التزامات عقود التأجير
٤,٨٤٢,٨٣٢	(١٢)	المستحق إلى أطراف ذات علاقة
<u>٧,٣٣٥,٩٤٤</u>		اجمالي الالتزامات المتداولة
<u>٧,٦٦٤,٥٩١</u>		اجمالي الالتزامات
<u>١٥٩,٩٩٦,٢٥٩</u>		اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة
محمد راشد مبارك سالم الكتبي

عضو مجلس الإدارة المنتدب
تيمور محمد توفيق حسن

المدير المالي
إبراهيم شعبان إبراهيم

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

عن السنة المالية من ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
<u>جنيه مصرية</u>		
٤,٣٧٦,٠٦٩	(١٣)	الإيرادات
(٢٠,٧٩٥,٥٨٤)	(١٤)	مصروفات إدارية وعمومية
٢٠,٥٠٧,٧٨٨	(١٥)	إيرادات تمويلية
(٢٤٠,٩٨٢)	(١٦)	مصروفات تمويلية
(٧٢٤,٦٠٢)	(٧-٨)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٣,١٢٢,٦٨٩</u>		صافي الربح قبل ضرائب الدخل
(٧٩١,٠٢١)	(١٧)	ضريبة الدخل
<u>٢,٣٣١,٦٦٨</u>		صافي ربح العام
٧٥,٠٠٠,٠٠٠	(١٠)	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال العام
<u>٠,٠٣</u>		نصيب السهم من الأرباح

رئيس مجلس الإدارة
محمد راشد مبارك سالم الكتبي

عضو مجلس الإدارة المنتدب
تيمور محمد توفيق حسن

المدير المالي
إبراهيم شعبان إبراهيم

قائمة الدخل الشامل

عن السنة المالية من ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصرى

٢,٣٣١,٦٦٨

صافي ربح العام

الدخل الشامل الأخر

- فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
- فروق تقييم أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
- تغطية التدفق النقدي
- الأرباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
- نصيب المنشأة من الدخل الشامل الأخر في الشركات الشقيقة
- ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى
- مجموع الدخل الشامل الأخر عن السنة بعد خصم الضريبة

٢,٣٣١,٦٦٨

اجمالي الدخل الشامل

قائمة التغير في حقوق الملكية
عن السنة المالية من ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإجمالي	أرباح مرحلة	رأس المال المدفوع	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	سداد رأس المال
٢,٣٣١,٦٦٨	٢,٣٣١,٦٦٨	-	اجمالي الدخل الشامل
<u>١٥٢,٣٣١,٦٦٨</u>	<u>٢,٣٣١,٦٦٨</u>	<u>١٥٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
		(١٠)	إيضاح رقم

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية من ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
<u>جنيه مصرى</u>		
٣,١٢٢,٦٨٩		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٧٠٨,٤١١ (٤)		صافي الربح قبل ضرائب الدخل
٤٧٠,٧٥٣ (٥)		اهلاك الأصول الثابتة
(٢٨,٢٠٨) (١٥)		إهلاك أصول حق انتفاع
٧٢٤,٦٠٢ (٨-٧)		أرباح فروق ترجمة عملات أجنبية
٢٤٠,٩٨٢ (١٦)		خسائر ائتمانية
(٢٠,٤٧٩,٥٨٠) (١٥)		فوائد عقود التأجير
		فوائد دائنة
(١٥,٢٤٠,٣٥١)		
(٧٢,٨٧٦,٦٩٨) (٧)		التغير في العملاء
(٢٩٥,٤٤٩) (٨)		التغير في المصروفات المدفوعة مقدماً والحسابات المدينة الأخرى
١,٤٢٦,٨١٢ (١١)		التغير في المصروفات المستحقة والحسابات الدائنة الأخرى
٤,٨٤٢,٨٣٢ (١٢)		التغير في المستحق إلى أطراف ذات علاقة
<u>(٨٢,١٤٢,٨٥٤)</u>		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١,٩٦٤,٦٩٣) (٤)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٦٣٠,٠٠٠) (٥)		مدفوعات عقود التأجير
(٢,٥٤٠,٩٢٥) (٦)		مدفوعات في مشروعات تحت التنفيذ
٢٠,٤٧٩,٥٨٠ (١٥)		فوائد دائنة محصلة
<u>١٥,٣٤٣,٩٦٢</u>		صافي التدفقات النقدية (الناجمة من) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٠)		مقبوضات من سداد رأس المال
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٨٣,٢٠١,١٠٨		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها - خلال العام
٢٨,٢٠٨ (١٥)		أثر التغيرات في أسعار الصرف
<u>٨٣,٢٢٩,٣١٦</u> (٩)		النقدية وما في حكمها - آخر العام

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

١-١ تأسيس الشركة

تأسست الشركة وفقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ وتم القيد في السجل التجاري برقم ٢٣٥٧٩٨ بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٤. مدة أجل الشركة ٢٥ سنة قابلة للتجديد تبدأ من ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ إلى ٢٤ يونيو ٢٠٤٩. حصلت الشركة على ترخيص بمزاولة نشاط المشروعات المتوسطة والصغرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بجلستها رقم (٥٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥.

٢-١ غرض الشركة

تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

٣-١ السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ماعدا السنة الأولى تبدأ في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٤-١ عنوان الشركة

شقة ١١١ بالدور ١١ بالعقار رقم ٣٨ ش على امين - الحي السابع.

٥-١ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ٧ أبريل ٢٠٢٦.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، ويتم الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية (ما لم يرد غير ذلك بإحدى السياسات المحاسبية).

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وعملة عرض القوائم المالية.

٤-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذا الفترة متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في الفترة الماضي.

٥-٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، المصروفات، الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من إفصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وقد ينشأ عن عدم التأكد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

ويتم مراجعة التقديرات وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر، ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يجري خلالها مراجعة التقديرات.

وفيما يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للشركة:

١-٤-٢ الأحكام

الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد بصورة تعكس التزامات الأداء المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقعه المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك الالتزامات، مع الأخذ في الاعتبار شروط العقد وجميع الحقائق والظروف ذات الصلة، وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".

٢-٤-٢ التقديرات

انخفاض قيمة أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم تقدير المبالغ القابلة للتحويل من أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى عندما يكون تحويل المبلغ بالكامل لم يعد متوقعاً، وبالنسبة للمبالغ الجوهرية بشكل فردي، يجري التقدير على أساس فردي، أما المبالغ التي لا تعد جوهرية بشكل فردي، ولكنها تعدت تاريخ استحقاقها، فيجري تقييمها إجمالياً ويوضع لها تقدير وفقاً للمدة الزمنية التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

العمر الافتراضي للأصول الثابتة

تحدد إدارة الشركة العمر الافتراضي المقدر للأصول الثابتة بغرض حساب الاهلاك، ومن شأن هذا التقدير أن يحدد عقب النظر في العمر الافتراضي المتوقع للأصول أو الاهلاك المادي للأصول، وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الافتراضي المقدر وطريقة الاهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الاهلاك تتسق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في جمهورية مصر العربية، ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة، ولقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، واضعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعملية الفحص التي تجريها السلطات الضريبية المصرية، ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدة منها الخبرة بالفحوصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصلحة الضرائب المسؤولة، وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضيع عدة وفقاً للظروف السائدة في جمهورية مصر العربية في ذلك الحين.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل فترة من فترات إعداد التقرير، ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، وعند احتساب القيمة الاستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات المستقبلية المتوقعة من الأصول أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

٢-٤-٣ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصول أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتُقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوافر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية في فئات جوهرية على قياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأصل أو التزام مطابقاً تماماً في اسواق نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الاسعار).

المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد القوائم المالية.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣- أهم السياسات المحاسبية

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام أسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ القوائم المالية، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

٢-٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

١-٢-٣ الاعتراف والقياس

يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في التشغيل أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المترتبة لاضمحلال القيمة، هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجله وفي موقعه.

عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الافتراضية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للتشغيل أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل، هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وبتابع نفس الأسس المتبعة في باقي الأصول.

يتم تسجيل تكاليف قطع الغيار الاستراتيجية المتعلقة بالأصول الثابتة ضمن تكلفة الأصل ويتم إهلاكها على مدار العمر الافتراضي المقدر للأصل المتعلق بها.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والاعمار الافتراضية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

٢-٢-٣ النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم رسملة التكاليف الخاصة بإحلال أصل ثابت أو مكون رئيسي من المكونات التي يتم اعتبار كل منها أصلاً وكذا تكاليف العمريات الجسيمة التي تتم بعد تاريخ الاقتناء، هذا ويتم رسملة أي نفقات لاحقة على الاقتناء إذا ما كان سيترتب عنها زيادة العائد الاقتصادي المستقبلي للأصل، وفيما عدا ذلك فإن كافة النفقات الأخرى يتم تحميلها على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) كمصروف عند تكبدها.

٣-٢-٣ الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الافتراضي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الافتراضي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الافتراضية المقدره ومعدلات الإهلاك لكل بند من بنود الأصول الثابتة

المعدل	بيان الأصول
٥ %	مباني وانشاءات
٣٣ %	أجهزة الحاسب / الأجهزة
٣٣ %	أدوات مكتبية
٢٥ %	وسائل نقل وانتقال
٢٥ %	أثاث وتركيبات
٢٠ %	برامج الحاسب الالى

يتم البدء في اهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصول وتصبح متاحة للاستخدام في الأغراض التي حددتها الإدارة.

٤-٢-٣ الأرباح أو الخسائر الرأسمالية

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٥-٢-٣ اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد اضمحل، وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٣-٢ التاجير

يتم الاعتراف أصل حق الانتفاع والتزام عقد التاجير في تاريخ بداية عقد التاجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع في تاريخ بداية عقد التاجير بالتكلفة، وتتضمن تكلفة أصل حق الانتفاع ما يلي:

- أ- مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التاجير.
- ب- أي دفعات عقد تاجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التاجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- ت- أي تكاليف مباشرة أولية منكبة.

بعد تاريخ بداية عقد التاجير يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال، ومعدل بأي من إجراءات إعادة قياس للالتزام عقد التاجير. يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها في استهلاك تكلفة أصل حق الانتفاع مع مراعاة إذا كان عقد التاجير يحول ملكية الأصل محل العقد في نهاية مدة عقد التاجير أو إذا كانت تكلفة أصل حق الانتفاع تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التاجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصل محل العقد، وفيما عدا ذلك يتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التاجير إلى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لأصل حق الانتفاع أو نهاية مدة عقد التاجير أيهما أقرب.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها. يتم قياس التزام عقد التاجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في تاريخ بداية العقد، ويتم خصم دفعات الإيجار وزيادة التزام عقد التاجير باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التاجير وأي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التاجير، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بتكاليف الفائدة على التزام عقد التاجير ودفعات عقد التاجير المتغيرة غير المدرجة في قياس التزام عقد التاجير، وذلك في الفترة التي وقع فيها الحدث أو الظرف التي أدت إلى تلك الدفعات.

يتم إعادة قياس التزام عقد التاجير بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، وإذا كان هناك تغييراً في مدة عقد التاجير حيث يتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد التاجير المعدلة.

يتم إعادة قياس التزام عقد التاجير إذا كان هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد، ويتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ مستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

قد يختار المستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف سالف الذكر بالنسبة للعقود قصيرة الأجل، والعقود التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، يتم الاعتراف بدفعات الإيجار باعتبارها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر.

٤-٣ العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم اثبات العملاء وأوراق القبض والمصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة أو المعاملة ناقصاً خسائر الاضمحلال.

يتم قياس خسائر الاضمحلال "الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من مخاطر الائتمان" بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)، ويتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال في الفترة التي حدث فيها الرد.

٥-٣ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذوي العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على مستوى كل معاملة.

٦-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكماً لنظام إدارة الأموال بالشركة لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة، كما تتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها للتغير في قيمتها ضئيلاً.

٧-٣ الموردون والدائنون والحسابات الدائنة الأخرى

تمثل الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع والخدمات المستلمة للشركة سواء وردت فواتيرها أم لم ترد بعد، كما تلتزم الشركة بالقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة في حساب الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً وإثباتها.

٨-٣ الإيراد

يتم استخدام نموذج الإيراد الجديد المكون من خمس خطوات قائمة على المبادئ المحاسبية بشأن الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على السلع أو تقديم الخدمات إلى العميل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء، وتتمثل الخمس خطوات فيما يلي:

- تحديد العقد المبرم مع العملاء.
- تحديد التزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تحديد سعر المعاملة وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- الاعتراف بالإيراد على المدار الزمني الذي تحول فيه المنشأة السيطرة على الخدمات التي يتم الوفاء بها.

تلتزم المنشأة بأن تمارس تقديراً محاسبياً، أخذة في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود المبرمة مع عملائها، كذلك طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتكاليف التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد.

إيراد الفوائد

يتم إثبات الإيراد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل المستخدم لحصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً لتساوي تماماً القيمة الدفترية لأصل مالي أو التزام مالي.

٩-٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

١٠-٣ توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها.

١١-٣ التأمينات الاجتماعية

تقدم الشركة مساهمات للهيئة الفترة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتحسب كنسبة من راتب الموظفين، وتقتصر التزامات الشركة على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند استحقاقها.

١٢-٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر)

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح أو الخسائر بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وذلك بعد خصم نصيب الفترة لذين وحصص مجلس الإدارة من الأرباح.

١٣-٣ الاضمحلال

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل، إذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وأثر ذلك على التدفقات النقدية المقدره لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يستبدل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية نموذج الخسارة المحققة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض الارتباطات والتعهدات المالية وعقود الضمانات المالية، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة.

في تاريخ كل فترة مالية تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة الأصل، وتتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقرضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

تستخدم الشركة النموذج المبسط (على مدى عمر الدين) لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للعملاء التجاريين والمدنيين، لا يتطلب المنهج المبسط عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء والمدنيين التجاريين الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بتتبع التغيرات في المخاطر الائتمانية، وبدلاً من ذلك، تعترف الشركة بمخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بتاريخ كل قوائم مالية.

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد اضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الاستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون رد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال محدود بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

١٤-٣ المقاصة بين أصل والتزام مالي

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما تمتلك الشركة الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ويكون لدى الشركة النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصول وتسوية الالتزام في آن واحد ولكي يكون الحق القانوني للشركة أن تقوم بعمل المقاصة قابلاً للنفذ فلا بد أن يكون عند وقوع حدث ما في المستقبل والذي غالباً ما يكون اخفاق الطرف الآخر ولا بد أن يعكس ممارسات الشركة العادية ومتطلبات الاسواق المالية والظروف الاخرى المرتبطة باعتباريات خطر وتوقيت التدفقات النقدية للشركة.

١٥-٣ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة

لا يتم إثبات الالتزامات المحتملة في قائمة المركز المالي حيث يتم الإفصاح عنها إلا إذا كانت امكانية التدفق للخارج للمصادر المجسدة للمنفعة الاقتصادية مستبعدة، ولا يتم الاعتراف بالأصل المحتمل في القوائم المالية ولكن يفصح عنه عندما يكون التدفق الداخلى للمنفعة الاقتصادية متوقفاً.

٤- الأصول الثابتة

عدد وأدوات جنيه مصري	أثاث وتجهيزات جنيه مصري	أجهزة حاسب آلي جنيه مصري	برامج حاسب الى جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري	التكلفة
٨٦٨,١٨٨	١٧٤,٣٤٠	٦٩٩,٦٦٥	٢٢٢,٥٠٠	١,٩٦٤,٦٩٣	الإضافات خلال العام
٨٦٨,١٨٨	١٧٤,٣٤٠	٦٩٩,٦٦٥	٢٢٢,٥٠٠	١,٩٦٤,٦٩٣	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣١٦,٧٠٠	٢٩,١١٥	-	١٢٨,٢٢٩	٧٠٨,٤١١	مجمع الاهلاك
٣١٦,٧٠٠	٢٩,١١٥	٢٣٤,٣٦٧	١٢٨,٢٢٩	٧٠٨,٤١١	الاهلاك خلال العام
٥٥١,٤٨٨	١٤٥,٢٢٥	٤٦٥,٢٩٨	٩٤,٢٧١	١,٢٥٦,٢٨٢	مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
					الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

- لا يوجد رهن على الأصول الثابتة.
- اهلاك العام تم تحميله على قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

٧٠٨,٤١١

مصروفات عمومية وإدارية

٧٠٨,٤١١

٥- أصول حق انتفاع / التزامات عقد التأجير

بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٢٤ قامت الشركة بإبرام عقود ايجار مقر اداري لمدة ثلاث سنوات، وذلك بإجمالي قيمة إيجارية بمبلغ ١,١١٦,٠٠٠ جنيه مصري بقيمة حالية ٨١٤,٥١٢ جنيه مصري وبلغت التزامات أقساط عقد التأجير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بمبلغ ٤٢٥,٤٩٤ جنيه مصري، في حين بلغت مصروفات الفوائد على تلك الالتزامات عن نفس الفترة مبلغ ٢٤٠,٩٨٢ جنيه مصري.

أصول حق انتفاع

المقر الإداري جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري	التكلفة
٨١٤,٥١٢	٨١٤,٥١٢	الإضافات خلال العام
٨١٤,٥١٢	٨١٤,٥١٢	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤٧٠,٧٥٣	٤٧٠,٧٥٣	مجمع الإهلاك
٤٧٠,٧٥٣	٤٧٠,٧٥٣	الإهلاك خلال العام
٣٤٣,٧٥٩	٣٤٣,٧٥٩	مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
		الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ويتم تبويب التزامات عقود التأجير كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

٩٦,٨٤٧

٣٢٨,٦٤٧

٤٢٥,٤٩٤

التزامات عقود التأجير طويلة الأجل
المستحق خلال عام من التزامات عقود التأجير

وكانت حركة التزامات عقود التأجير كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

٨١٤,٥١٢

(٦٣٠,٠٠٠)

٢٤٠,٩٨٢

٤٢٥,٤٩٤

التزامات عقود التأجير بداية العقد
مسدد خلال العام
فوائد خلال العام

٦- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

٢,٥٤٠,٩٢٥

٢,٥٤٠,٩٢٥

دفعات مقدمة لشراء أنظمة برمجية

وكانت حركة المشروعات تحت التنفيذ خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

جنيه مصري

٢,٥٤٠,٩٢٥

٢,٥٤٠,٩٢٥

إضافات خلال العام

شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧- العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٧١,٦٨١,٧٤٤	محفظة العملاء
١,١٩٤,٩٥٤	فوائد مستحقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(٧١٦,٨١٧)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٧٢,١٥٩,٨٨١</u>	

وكانت حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٧١٦,٨١٧	مكون خلال العام
<u>٧١٦,٨١٧</u>	

٨- مصروفات مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٢٦٥,٤٤٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٣٠,٠٠٠	تأمينات لدي الغير
(٧,٧٨٥)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٢٨٧,٦٦٤</u>	

وكانت حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٧,٧٨٥	مكون خلال العام
<u>٧,٧٨٥</u>	

٩- النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٨٣,٢٢٩,٣١٦	حسابات جارية بالبنوك
<u>٨٣,٢٢٩,٣١٦</u>	

شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠- رأس المال

- رأس المال المرخص به ٤٠٠ مليون جنيه مصري.
- رأس المال المصدر تاريخ تأسيس الشركة مبلغ ٧٥ مليون جنيه مصري موزع على ٧٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١ جنيه مصري، وجميعها أسهم عادية مدفوع بالكامل.
- بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ قامت الشركة بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بقيمة ٧٥ مليون جنيه ليصبح رأس المال المصدر ١٥٠ مليون جنيه مصري موزع على ١٥٠ مليون سهم، وقيمة السهم الاسمية ١ جنيه مصري وجميعها أسهم عادية مدفوع بالكامل وتم التأشير بالزيادة في السجل التجاري بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥.

١١- مصروفات مستحقة وحسابات دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	جنيه مصري	
٤٨٥,٣٠١	مصروفات مستحقة	
٣٢,٨٧٨	مصلحة الضرائب - خصم من المنبع	
٣٥٤,٢٣٤	مصلحة الضرائب - كسب العمل	
٩٤,٢٣٩	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	
٥١٩	صندوق الشهداء	
٦٢,٢١٠	المساهمة التكافلية المستحقة	
٥٥,٠٠٠	اتعاب مهينة مستحقة	
٣٤٢,٤٣١	أرصدة دائنة أخرى	
<u>١,٤٢٦,٨١٢</u>		

١٢- أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	جنيه مصري	المستحق إلى أطراف ذات علاقة
٤,٨٤٢,٨٣٢		جاري المساهمين
<u>٤,٨٤٢,٨٣٢</u>		

تتمثل المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام

جاري المساهمين	
١,٣١٠,٦٠٠	تمويل نقدي للأصول الثابتة
٢,٥١٢,١٢٠	تمويل نقدي للمشروعات تحت التنفيذ
٤٣٤,٠١٢	تمويل نقدي للمصروفات
٥٨٦,١٠٠	إيجار وتأمينات المقر الإداري
<u>٤,٨٤٢,٨٣٢</u>	

* تقوم الشركة بإيجار المقر الإداري من السيد رئيس مجلس الإدارة لمدة ٣ سنوات بقيمة إيجارية شهرية ٣٠ ألف جنيه وزيادة سنوية ١٠٪ بإجمالي قيمة إيجارية خلال الفترة ١,١١٦,٠٠٠ جنيه مصري (٦٣٠,٠٠٠ خلال العام و٣٠٠,٠٠٠ تأمين).

شركة سهل لتمويل المشروعات المتوسطة والصغرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣- الإيرادات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٣,١١٣,٦٩٦	عوائد التمويل
١,٢٥٢,٥٠٠	رسوم إدارية
٩,٨٧٣	غرامات
<u>٤,٣٧٦,٠٦٩</u>	

١٤- المصروفات الإدارية والعمومية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
١٢,٤٣٦,٤٣٨	مرتبات وما في حكمها
٥٤٢,٦٠٩	تأمينات اجتماعية
٣٣٠,٧٥٠	بدلات أعضاء مجلس الإدارة
٣٧٧,٨٨٩	تأمين طبي
٢٤,٢٧١	صيانة وإصلاح
٥٨,٨٣٩	كهرباء
٧٤,٩٣٠	أدوات كتابية ومطبوعات
١٣٨,٤١٧	مستلزمات المقر
٧١١,٧٩٨	نقل وانتقال
٢,٥٢٢,٧٢١	أتعاب مهنية
٧٦٨,٧٩٦	رسوم الهيئة
٥٨,٧٩١	دعاية وإعلان
٩٥,٦٣٢	استشارات
٦٥٥,٦١٦	رسوم ومصروفات وثائق تأمين
٦٦١,٦٣١	هاتف وانترنت
٣٧,٢٧٦	مصروفات بنكية
٤٧٠,٧٥٣	إهلاك أصول حق الانتفاع
٧٠٨,٤١١	إهلاك الأصول الثابتة
٦٢,٢١٠	المساهمة التكافلية
٥٧,٨٠٦	مصروفات أخرى
<u>٢٠,٧٩٥,٥٨٤</u>	

١٥- الإيرادات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٢٠,٤٧٩,٥٨٠	فوائد دائنة
٢٨,٢٠٨	أرباح فروق ترجمة عملة أجنبية
<u>٢٠,٥٠٧,٧٨٨</u>	

١٦- المصروفات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٢٤٠,٩٨٢	فوائد عقود التأجير (إيضاح رقم ٥)
<u>٢٤٠,٩٨٢</u>	

١٧- ضريبة الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٩٦٩,٤٥٣	ضريبة الدخل الجارية
(١٧٨,٤٣٢)	ضريبة الدخل المؤجلة
<u>٧٩١,٠٢١</u>	ضريبة الدخل

تسوية ضريبة الدخل على أساس السعر الفعلي للضريبة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٣,١٢٢,٦٨٩	صافي الربح قبل الضرائب
٦٢,٢١٠	المساهمة التكافلية
٣٣٠,٧٥٠	بدلات اعضاء مجلس الإدارة
(٧٢١,٧١٥)	الإهلاك الضريبي للأصول
٧٠٨,٤١١	الإهلاك المحاسبي للأصول
٧٢٤,٦٠٢	خسائر ائتمانية متوقعة
٧١١,٧٣٥	مصروف تأجير محاسبي
(٦٣٠,٠٠٠)	مصروف تأجير ضريبي
<u>٤,٣٠٨,٦٨٢</u>	الوعاء الضريبي
٩٦٩,٤٥٣	ضريبة الدخل على أساس ٢٢,٥٪
<u>٪٣١,٠٥</u>	ضريبة الدخل طبقاً للسعر الفعلي للضريبة

ضريبة الدخل المستحقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	
٩٦٩,٤٥٣	ضريبة الدخل الجارية
<u>٩٦٩,٤٥٣</u>	ضريبة الدخل المستحقة

ضرائب الدخل المؤجلة

<u>قائمة</u>	<u>قائمة</u>	
<u>الأرباح أو الخسائر</u>	<u>المركز المالي</u>	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
(٢,٩٩٣)	(٢,٩٩٣)	الأصول الثابتة
١٨,٣٩٠	١٨,٣٩٠	أصول حق الانتفاع
١٦٣,٠٣٥	١٦٣,٠٣٥	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٧٨,٤٣٢</u>	<u>١٧٨,٤٣٢</u>	صافي الضريبة المؤجلة

١٨- أسس وأساليب إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في قدرة الشركة في الحفاظ على استمراريتها والاحتفاظ بمعدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتحقيق منفعة للمساهمين ولذلك فتمثل سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وتقوم بعمل الدراسات السوقية اللازمة لمواجهة التغيرات الخاصة بالظروف الاقتصادية وذلك للمحافظة على ثقة المستثمر والدائن والسوق ودعم النمو في السوق.

١٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك، العملاء وأوراق القبض والمستحق من أطراف ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الموردين وأوراق الدفع، المستحق إلى أطراف ذات علاقة، ضريبة الدخل المستحقة، دائنو التوزيعات والمصرفيات والمستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

ويتضمن الإيضاح (٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس الأصول والالتزامات المالية المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيمة الدفترية الخاصة بها ما لم ينص على خلاف ذلك.

٢٠- إدارة المخاطر

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال.

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه، وتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتتناول أنشطتها على أساس منظم، والإطار الحالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة المخاطر الموثقة رسمياً في مجالات محددة ومن سياسات إدارة مخاطر غير موثقة رسمياً تستخدم في مجالات أخرى.

مخاطر الائتمان

خسائر مالية تتعرض لها الشركة في حالة قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية، ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض ومدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة وكذا الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية.

أرصدة العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة

ينشأ خطر الائتمان بناءً على سياسات وإجراءات وانظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر، والقوة الائتمانية للعميل يتم قياسها بناءً على بطاقة أداء ائتماني لكل عميل على حده ويتم تحديد الحد الائتماني بناءً على هذا التقييم، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة العميل الائتمانية.

الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الأخرى الخاصة بالشركة، والتي تتضمن الأرصدة لدى البنوك، النقد والأصول المالية، تتعرض المنشأة لمخاطر الائتمان نتيجة لتخلف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول.

وتتولى إدارة الشركة إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتحث الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك دولية فقط أو بنوك محلية ذات سمعة جيدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، ولا تتوقع الإدارة وفقاً للمعلومات التي تتوافر لدى الشركة عن البنوك والمؤسسات المالية الذين تتعامل معهم أن يتعثروا أي طرف مقابل الوفاء بالتزاماته.

المستحق من أطراف ذات العلاقة

يرتبط المستحق من أطراف ذات علاقة بالمعاملات التي تنشأ ضمن سياق الأعمال الاعتيادية بحد أدنى من مخاطر الائتمان بحيث يكون أقصى مقدار تعرض لها يعادل القيمة الدفترية لهذه الأرصدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة الأطراف ذات العلاقة الائتمانية.

لقياس خطر الائتمان يتم النظر إلى ثلاث مكونات كما يلي:

احتمالات الإخفاق – التأخر من قبل الأطراف في الوفاء بتعهداته PD

يتم تقييم احتمالات الإخفاق – التأخر على مستوى كل طرف باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة الائتمانية لمختلف الأطراف وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى الجدارة الائتمانية الملائمة، ويتم تصنيف الأطراف إلى عدة فئات وفقاً للجدارة الائتمانية منها الديون الجيدة والمتابعة العادية والمتابعة الخاصة والديون الغير منتظمة.

المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه الرصيد المعرض للإخفاق EAD

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ المتوقع أن تكون قائمة عند وقوع التأخر أي المبالغ المعرضة لخطر الائتمان وتعتبر القيمة الإسمية للمبالغ القائمة على الأطراف المتعاملة مع البنك.

خطر الإخفاق الافتراضي LGD

وتتمثل الخسارة الافتراضية توقعات مسؤولي الائتمان لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، والشركة لا تحتفظ بأدوات مالية مشتقة ولا تصدرها.

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة التزامات عقود التأجير والتي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٤٢٥,٤٩٤ جنيه مصري وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بها خلال العام المالية مبلغ ٢٤٠,٩٨٢ جنيه مصري

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة للتسهيلات والقروض طويلة الأجل، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

مخاطر السيولة

ترصد إدارة الشركة التدفقات النقدية، ومتطلبات التمويل والسيولة الخاصة بالشركة، ويتلخص هدف الشركة في تحقيق توازن بين استمرارية التمويل والمرونة من خلال استخدام الأرباح المرحلة والاحتياطيات وأرصدة الشركة لدى البنوك، وذلك من خلال متابعة التدفقات النقدية المتوقعة والفعالية بشكل مستمر والمطابقة بين استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

الشركة لديها النقدية الكافية لسداد المصروفات التشغيلية المتوقعة وتتضمن مصروفات الالتزامات المالية، ويلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق الالتزامات المالية الخاصة بالشركة استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة.

أكثر من سنة	سنة أو أقل	التدفقات النقدية المتوقعة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
-	١,٥٦٨,٥٣٣	١,٥٦٨,٥٣٣	مستحقات لجهات حكومية
-	٨٢٧,٧٣٢	٨٢٧,٧٣٢	مصروفات مستحقة وحسابات دائنة أخرى
٣٢٨,٦٤٧	٩٦,٨٤٧	٤٢٥,٤٩٤	التزامات عقود التأجير
٣٢٨,٦٤٧	٢,٤٩٣,١١٢	٢,٨٢١,٧٥٩	إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة

٢١- أحداث هامة

- قرر البنك المركزي في ١٧ ابريل ٢٠٢٥ خفض ٢٠٠ نقطة أساس وفي ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ خفض ٢٠٠ نقطة أساس لسعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ليصبح ٢٢,٠٠٪ و ٢٣,٠٠٪ و ٢٢,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.
 - إن تأثير البيئة الاقتصادية الحالية الغير مؤكدة أمر تقديري وستستمر الإدارة في تقييم الوضع الحالي وتأثيره المرتبط بانتظام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الافتراضات المستخدمة حول التوقعات الاقتصادية تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتيجة الفعلية بشكل كبير عن المعلومات المتوقعة.
- أخذت الشركة في عين الاعتبار الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المقر عنها للأصول المالية وغير المالية للشركة، وهي تمثل أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة، ومع ذلك تظل الأسواق متقلبة وتظل المبالغ المسجلة ذات حساسية لتقلبات السوق.

٢٢- الموقف الضريبي للشركة

أ- ضريبة الأشخاص الاعتبارية

- الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ تطبق الشركة احكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، وقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لعام ٢٠٢٠، وتمسك دفاتر منتظمة، وتنتهي السنة المالية الاولى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وجاري اعداد القوائم المالية وتقديم الإقرار الضريبي.

ب- ضريبة القيمة المضافة

- نشاط الشركة غير خاضع لضريبة القيمة المضافة.

ج- ضريبة المرتبات وما في حكمها

- الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ الشركة منتظمة في تسليم الاقرارات الشهرية والاققرارات الربع سنوية (نموذج ٤ مرتبات) والاققرارات السنوي (نموذج ٦ تسويات -تسوية كسب العمل السنوية) على منظومة الضرائب الالكترونية، وكذلك يتم توريد الضرائب المستقطعة من العاملين شهرياً وتطبيق احكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لعام ٢٠٢٠

د- نظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

- الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ الشركة منتظمة في تسليم نماذج ٤١ خصم وتحصيل الربع سنوية على منظومة الضرائب الالكترونية، وكذلك يتم توريد الضرائب المستقطعة من الموردين ومقدمي الخدمات طبقاً للنسب المقررة المنصوص عليها بالمادة رقم ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لعام ٢٠٢٠.

رئيس مجلس الإدارة
محمد راشد مبارك سالم الكتبي

عضو مجلس الإدارة المنتدب
تيمور محمد توفيق حسن

المدير المالي
إبراهيم شعبان إبراهيم